الفصل الثالث
موارد مصر من نهر النيل والمخاطر المستجدة

هذا الفصل عنوانه: «موارد مصر من نهر النيل والمخاطر المستجدة»

خصص البحث الفصل الثالث للإجابة عن التساؤل الآتى: ماهى موارد مصر من نهر النيل؟ وما هى المخاطر المستجدة؟

ويجاب عن هذا التساؤل من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: الميزان المائى فى مصر و المخاطر من مبادرة حوض النيل

المبحث الثانى: علاقة مصر بدول حوض النيل و الرؤية المستقبلية للتعاون

المبحث الثالث: إسرائيل وأطماعها فى مياه نهر النيل

المبحث الأول
الميزان المائى فى مصر والمخاطر من مبادرة حوض النيل

خُصص هذا المبحث للإجابة عن السؤال التالى: (ما هو الميزان المائى فى مصر وما العثرات والمخاطر من مبادرة حوض النيل؟)

وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: نهر النيل وحصة مصر التاريخية.

المطلب الثانى: الميزان المائى لمصر.

المطلب الثالث: المخاطر من مبادرة حوض النيل ١٩٩٩م.

المطلب الأول
نهر النيل وحصة مصر التاريخية

لقد حظى نهر النيل بشرف الذكر فى القرآن الكريم فى مواضع عدة ، فلم يرد ذكراً لنهر فى سياق الفخر غيره ولم يطلق على نهر اسم (البحر) غيره ، ولم يطلق على نهر لفظة الجمع (الأنهار) غيره فهو فى القرآن الكريم (اليم) وهو (البحر) وهو (الأنهار) .

وفى الدولة الإسلامية أخذ المؤرخون الإسلاميون يؤرخون للنيل فى نهاية كل سنة من حيث الزيادة والنقصان كحدث جليل من الأحداث المهمة الكبرى بل كان أهمها لعامل الدوام الذى يلازمه فكان يذكر كل عام ، ولم يظفر بهذا نهر آخر غيره[١].

وكان أفضل وصف لخريطة النيل بأنه مثل شجرة نخيل ضخمة تمتد جذورها فى وسط أفريقيا فى (بحيرات فيكتوريا والبرت وكيوجا) ويمتد جذعها الطويل فى مصر والسودان، وينتهى جزؤها العلوى الأخضر فى الدلتا شمال مصر، فإذا إجتثت الجذور فسوف يجف الجزء العلوى الأخضر وفى النهاية ستتدهور الشجرة وتجف.

وقد كتب الدكتور جمال حمدان ، لأن مصر هى النيل ، أو أن النيل هو مصر ، فما من رباط لمصر بخارجها لأقوى وأعمق من النيل[٢].

---

(١) كامل الزهيرى، النيل فى خطر، مهرجان القراءة للجميع ١٩٨٨م ص٢٤١.

(٢) جمال حمدان ، شخصية مصر فى عبقرية المكان ، الجزء الرابع ، دار الهلال ، ١٩٨٤،ص٤٣٤

ومن الأقوال المأثورة أن مصر هى النيل والنيل هو مصر ، وهذا القول حقيقى لأنه بدون النيل سيتغير وجه الحياة على أرض مصر تماماً- فقد شكل النيل، التاريخ وحياه الشعب وعقائده وعاداته. – لذا فإنه يمثل الاهتمام الرئيس لكل حكومة مصرية، إذ يجعل القاهرة مهتمة بالأحداث التى تجرى فى قلب أفريقيا مثل اهتمامها بما يحدث فى الدول العربية[1].

ويعد نهر النيل من ناحية أخرى، أقل الأنهار من حيث نسبة ما يلقيه من مياهه فى البحار والمحيطات، فنهر الكونغو يلقى إلى المحيط الأطلنطى حوالى (٣٥ ألف)م٣/الثانية- أما نهر النيل فيلقى كمية يجرى تعديلها وهى فى حدود (٣آلاف)م٣/ الثانية إلى البحر الأبيض المتوسط[2].

«النيل» اسم يتألق فى الذاكرة الكونية كأحد الأنهار العظيمة على كرتنا الأرضية، وهو مهداً للحضارة الفرعونية، أقدم وأعظم حضارات العالم القديم، ونهر النيل بصورته ومجراه الراهن هو ظاهرة جيولوجية حديثة، وكان يتدفق إلى بعض الوديان فى جنوب الصحراء الغربية، فقبل مائة وخمسين ألف عام كان هناك نظام نهرى مصرى مستقل (النيل المصرى)، وكان يتلقى إيراداته من الأمطار الغزيرة التى كانت تسقط على مصر،وبالذات ما يعرف الآن بالصحراء الشرقية والصحراء الغربية، وفى هذه الصحراء كان هناك عدد من الأنهار التى تجرى فى مسارات عرضية، وتصب فى مناطق قريبة من وادى النيل الحالى قرب كوم أمبو.

أما النيل الإفريقى الذى ينبع من هضبة البحيرات الاستوائية العظمى ومن الهضبة الإثيوبية، فإنه لم يكن يصل إلى مصر فى تلك العهود السحيقة ، حيث كانت مياهه تتجمع على الأرجح فى منخفض بحر الغزال وحوض النيل الأبيض فى السودان، أو كان يتدفق إلى بعض الوديان فى جنوب الصحراء الغربية، لكن طغيان بحر تتش (البحر المتوسط حاليا) على اليابسة وامتداده حتى شمال السودان ،وقد غير كثيرا من طبيعة الأرض التى غمرها ، بحيث إنه عندما انسحب منها منذ ما يقرب من مائة ألف عام تمكن النيل الإفريقى من الاندفاع إلى أرض مصر ليشق مجراه ويلتقى بمجرى النيل المصرى ويكتسب قوة عظيمة من التقاء مياهه الإفريقية بمياه النيل المصرى ، ليندفع هادرا ليشق طريقه إلى البحر المتوسط مكوناً دلتاه الهائلة عبر عشرات الآلاف من السنين ومشكلاً مجراه الحالى الذى استقر وتعمق من خلال الزمن نفسه .

---

(١) جون بولوك وعادل درويش ، حروب المياه – الصراعات القادمة فى الشرق الأوسط، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ١٩٩٩ص٣٧.

(٢) سعد مسعد شحاته، حماية الماء العذب ومطالب التنمية فى مصر، دراسة اقتصادية قانونية، ١٩٩٨، ص٤.

ومع انتهاء العصر المطير فى مصر فى الألف العاشرة قبل الميلاد ، بدأ الجفاف التدريجى يزحف على الروافد المصرية التى كانت تغذى النيل المصرى ثم النيل بمجراه الراهن ومع ستمرار ذلك الجفاف، تحولت الأنهار المصرية إلى مجرد أودية جافة مثل وديان (العلاقى وشعيت والخريط وقنا).

وأصبح نهر النيل يتلقى إيراداته المائية بالكامل من منابعه الإفريقية فى هضبة البحيرات الإستوائية العظمى والهضبة الإثيوبية، أى من خارج مصر لتتشكل الملامح الراهنة للمعادلة المائية فى مصر، كدولة تأتى مواردها المائية السطحية بالكامل – أى شريان حياتها–من خارج حدودها، من قلب القارة السمراء الممثلة فى الهضبة الاستوائية العظمى. ومن جناحها الشرقى الممثل فى الهضبة الإثيوبية.

ونهر النيل بصورته الراهنة هو أطول أنهار العالم ، حيث يبلغ طوله نحو (٦٨٢٥) كيلومتر يقطعها خلال مناطق مناخية مختلفة ، حيث تبدأ منابعه من منطقتين :

الأولى: هى هضبة البحيرات الاستوائية العظمى وهى منطقة ذات مناخ استوائى شديد الحرارة وتسقط فيها الأمطار لما يزيد عن تسعة أشهر فى العام .

الثانية: الهضبة الإثيوبية ذات المناخ الموسمى المدارى الحار التى تسقط فيها الأمطار صيفاً ولمدة أربعة أشهر فى رخات عنيفة ومركزة ، ثم يمر نهر النيل بعد ذلك فى المنطقة المدارية ويقطع مسافة (٢٥٢١) كيلومتر من مصب نهر عطبرة، وحتى قناطر الدلتا شمالى القاهرة ، صانعاً واديًا من الخضرة اليانعة والحياه المزدهرة تحيط به من الشرق والغرب صحارى مصر الشرقية والغربية التى تشكل امتداداً طبيعياً للصحراء الإفريقية الكبرى، وبعد أن يتفرع النيل من قناطر الدلتا فرعى رشيد ودمياط، حيث ينساب خلالهما متجهاً نحو مصبه فى البحر الأبيض المتوسط كما أنه يمر فى دلتا مصر والتى يسودها مناخ البحر الأبيض المتوسط [1].الأقرب إلى المناخ المعتدل الدافئ. وهكذا يمر النهر خلال أربعة أقاليم مناخية متباينة تمتد بين خطى عرض ٤ درجة جنوب خط الاستواء إلى ٣٢ درجة شمال خط الاستواء.

وهو وضع ينفرد به النيل ، إذ لا يوجد على ظهر الأرض نهر آخر يمر خلال هذا العدد من الأقاليم المناخية المتنوعة

(١) انظر من ص٢٩: ٣٥، أحمد السيد النجار، من السد إلى توشكى – النيل والبشر فى مصر – الأساطير والواقع ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ١٩٩٩م.

أولاً: الإيرادات المائية للنيل:

بالرغم من أن نهر النيل هو أطول أنهار العالم وبرغم اتساع حوضه بصورة كبيرة فإن معدل تصريف المياه فيه هزيل بالقياس لطوله ولمساحة حوضه التى تبلغ ٢و٩٦ مليون كيلومتر مربع، أى ما يعادل عشر القارة الإفريقية ومع ذلك فإيراده يعادل بالكاد إيراد نهر الراين الذى لا تشكل مساحة تصريفه، (١٣/١ تقريباً من مساحة تصريف النيل) بحيث يبدو قزماً فى إيراده المائى إذا قورن بالأنهار الكبرى فى العالم والتى تقل فى طولها عنه مثل نهر الأمازون أو أنهار الكونغو والمسيسبى واليانجستى والجانج والفولجا والدانوب ويرجع ذلك إلى الكمية الصغيرة من التصرفات التى يستقبلها النيل لكل وحدة مساحة تصريف .

ويبلغ معدل تصريف نهر النيل نحو ثلاثة آلاف متر٣/ثانية بإيراد إجمالى يبلغ (٨٤,٥ مليارمتر٣) /سنوياً.

جدول (١) مقارنة نهر النيل بالنظم النهرية الكبرى بالعالم

النهر	الطول /كم٢	مساحة التصريف ١٠كم٢	الإيراد السنوى مساحة مليارم٣	الإيراد لكل وحدة م٣/ثانية
النيل	٦٨٢٥	٢٩٦٠	٨٤	٨٦و
الأمازون	٦٧٠٠	٧٠٥٠	٥٥١٨	٨٠و٢٤
الكونغو	٤٧٠٠	٣٨٢٠	١٢٤٨	٤٠و١٠
هونج كونج	٤٦٢٠	٦٧٣	١٢٣	٢٣و٢
سيكونج	٤٢٠٠	٧٩٥	٤٧٠	٨٤و١٣
النيجر	٤١٠٠	١٢٢٠	١٩٢	٧٤و٥
المسيسبى	٣٩٧٠	٣٢٧٠	٥٦٢	٦٦و٥
الدانوب	٢٩٠٠	٨١٦	٢٠٦	٨٠و٧
زامبيزى	٢٧٠٠	١٢٠٠	٢٢٣	٩٠و٥
الراين	١٣٢٠	٢٢٤	٧٠	٨٠و٩

المصدر: رشدى سعيد وآخرون، أزمة المياه فى الوطن العربى، دار الأمين للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٨٦.

ثانياً: مصادر إيرادات النهر:

يحصل نهر النيل على إيراداته المائية من هضبة البحيرات الاستوائية ومن الهضبة الإثيوبية.

١- هضبة البحيرات الإستوائية

فإنها تبدأ ببحيرة فيكتوريا كبرى البحيرات الطبيعية العذبة فى العالم وتبلغ مساحتها نحو (٦٧) ألف كم٢ وتبلغ كمية المياه التى تتجمع فيها سنويا نحو (١١٨) مليار م٣ – منها (١٠٠) مليار م٣ من الأمطار التى تسقط عليها مباشرة بينما تأتى (١٨) مليارم٣ الأخرى من الحوض الذى تتجمع فيه مياه الأمطار التى تصب فى البحيرة ، وهذه (١٨) مليار م٣ لا تمثل سوى[1] (٨%) من مياه الأمطار التى تسقط على هذا الحوض الذى يغذى البحيرة ويُعد نهر كاجيرا من أهم الروافد المغذية للبحيرة ومعه أنهار سمبو وروانا ومارا وغيرها من الروافد .

وتفقد هذه البحيرة العملاقة نحو (٥, ٩٤)مليار م٣ /سنوياً بالبخر ولا ينصرف منها سوى (٢٣,٥) مليار م٣فى نيل فيكتوريا الذى يشكل المخرج الوحيد لمياه البحيرة غير عدد من الشلالات تسمى شلالات ريبون وشلالات أوين ويتجه نيل فيكتوريا شمالاً حتى يصب فى بحيرة (كيوجا) .

ورغم أن هذه البحيرة (كيوجا) يسقط عليها وعلى المستنقعات المغذية لها نحو (١١) مليار م٣ من المياه، إلا أنها تفقد بالبخر نحو (١٢,٤) مليار م٣ أى أنها تستهلك نحو مليار م٣ من إيراد نيل فيكتوريا الذى يصب فيها، بحيث يخرج منها عند نقطة (ماسندى بورت) بإيراد قدره (٢٢,٥) مليار م٣.

بعد أن دخلها (٢٣,٥) مليارم٣. ومساحة هذه البحيرة والمستنقعات المحيطة بها نحو (٦٢٧٠كم٢)

ولها حوض مغذى يضم أربعة روافد مختلفة.

أ- ينبع من جبال الجون ويصب فى شرق البحيرة .

ب- روافد شمالية شرقية تصب فى الطرف الشمالى للبحيرة .

ج- روافد ثالثة تصرف مياه السيول الغربية لجبال الجون وتصب فى بحيرة كيوجا .

د- روافد أخرى تنبع من شمال المرتفعات المتاخمة لبحيرة فيكتوريا وتصب فى بحيرة كيوجا.

ثم بعد خروج نيل فيكتوريا من بحيرة كيوجا يسير فى مجرى عادى الانحدار لمسافة (٨٠) كم، ثم يواجه عدة شلالات آخرها شلالات المرشيزون.

---

(١) المرجع السابق

ويصب نيل فيكتوريا مرة أخرى نحو (٢٢,٥) مليار م٣ سنوياً فى شمال بحيرة ألبرت والتى تتلقى (١٣,٩) مليار م٣ فى نفس الوقت من نهر سمليكى .

كما تتلقى بحيرة ألبرت (٢,٥) مليار م٣/ سنوياً من حوضها بالإضافة للأمطار التى تسقط على بحيرة البرت مباشرة نحو (٣,٨) مليار م٣ /سنوياً. هكذا يبلغ مجموع إيراد بحيرة ألبرت (٣٢,٨) مليار م٣ /سنوياً، يتبخر منها (٦) مليار م٣ /سنوياً ليصبح الإيراد الصافى الذى يخرج من بحيرة ألبرت نحو (٢٦,٥) مليار م٣. ثم يخرج من نيل ألبرت ويصل على الحدود الأوغندية السودانية بعد البخر نحو (٢٥,٢) مليار م٣. ويعرف النهر عندما يدخل الحدود فى منجلا السودانية باسم بحر الجبل والذى يتلقى (٤,٨) مليار م٣ أمطار وسيول ليصبح مجموع الإيراد السنوى عند هذه البلدة منجلا (٣٠) مليار م٣ ثم يسير ليتلقى (٥,) مليار م٣ من نهر النعام، ونحو مليارين م٣ من نهر باى لكنها تتبدد فى المستنقعات. ثم يفقد النهر نحو (١٥) مليار م٣/سنوياً من إيراده السابق ليخرج من هذه المنطقة عند بلدة ملكال عن طريق بحر الزراف، فضلا عن المجرى الرئيس لبحر الجبل بإيراد مائى سنوى يبلغ نحو (١٥) مليار م٣ /سنوياً فى المتوسط.

أما حوض بحر الغزال بأفرعه الستة (بحر العرب – نهر لول – نهريوجو–نهر الجور– نهرتونج – نهر رجل) فإن إيراده المائى يبلغ نحو (١٥)مليار م٣/سنوياً تُفقد غالبيتها الساحقة بالبخر والنتح والتسرب فى مناطق المستنقعات ولا يصل من هذا الإيراد إلى النيل الأبيض سوى (٥, مليار م٣)[١].

هكذا يبلغ ما يصل من هضبة البحيرات الاستوائية إلى النيل الأبيض نحو (١٥,٥) مليار م٣ من أصل (١٥٩,٢) مليار م٣هى الإيرادات المائية التى دخلت فى روافد وبحيرات النيل من الهضبة قبل تعرضها للبخر والتسرب والنتح فى مناطق البحيرات والمستنقعات.

أى أن ما يصل إلى النيل من هضبة البحيرات الاستوائية لا يزيد (٩,٧%) من إجمالى إيراد الروافد الاستوائية للنيل . فضلا عن الكميات الهائلة من الأمطار التى تتبدد ولا تصل إلى هذه الروافد من الأصل .

وإلى الجنوب من ملكال بنحو (٢٣كم٢) يصب نهر السوباط النابع من بحيرة جنوب الهضبة الأثيوبية، ونحو (١٣,٦) مليار م٣ فى النيل الأبيض، علماً بأن نهر السوباط يتلقى تغذيته من رافدين رئيسين ومن مياه الأمطار الساقطة عليه هما نهر البارو وهو الرافد الرئيس لنهر

(١) المرجع السابق.

السوباط ويبلغ إيراده نحو (١٣,٤) مليار م٣، و نهر البيبور ويبلغ تصرفه عند مصبه فى نهر السوباط نحو (٢١,٨) مليار م٣.

وهكذا يبلغ إيراد النيل الأبيض عند ملكال نحو (٢٩) مليار م٣ يصل منها إلى أسوان نحو (٢٤) مليار م٣ بسبب ما يفقده النهر خلال مسيرته من ملكال إلى أسوان بالبخر والتسرب .

٢-الهضبة الإثيوبية:

وينحدر منها أهم روافد نهر النيل ، فهو النيل الأزرق الذى تنحدر **مياهه من الهضبة الإثيوبية الشاهقة التى** ترتفع نحو(١٨٠٠) عن سطح البحر، إلى سهول شرق السودان جالبة معها كميات هائلة من الطمى من فتات صخور الهضبة الإثيوبية بفعل المطر واندفاع مياه النيل الأزرق فى موسم الفيضان .

ويبلغ إيراد النيل الأزرق عند خروجه من بحيرة تانا فى أثيوبيا نحو (٨و٣) مليار م٣/سنوياً، ومع التقائه بروافده الأخرى التى تكون فى أقصى عنفوانها فى موسم المطر، فإنه يتلقى كميات ضخمة من المياه ويكتسب زخماً وسرعة كبيرة مع انحداره من الهضبة الإثيوبية، وبعد أن يقطع النهر حوالى (٩٤٠) كيلومتر من أول منابعه فى بحيرة تانا، ويبلغ الروصيرص حيث يبلغ متوسط إيراده السنوى نحو (٥٠) مليار م٣- ثم يلتقى به رافده الدندر، بالقرب من بلدة (حلة إدريس)- وإيراد هذا الرافد نحو (٣) مليار م٣/سنوياً، ثم يلتقى به رافده (الرهد) بإيراده المائى البالغ مليار م٣/سنوياً عند بلدة (وادى دنى) ليضيفا إليه معاً نحو ٤ مليارات م٣ ليبلغ إيراده عند الخرطوم نحو (٥٤) مليار م٣/سنوياً يصل منها إلى أسوان نحو ٤٨ مليار م٣ بعد خصم ما يُفقد بسبب العوامل الطبيعية المختلفة وعلى رأسها البخر فى هذه المنطقة الحارة. ويبلغ طول النيل الأزرق نحو (١٦٢٨) كم ويبلغ عرضه نحو (٥٠٠) متر. ويبلغ عمق مياهه بين ١٢:٩ متراً وقت الفيضان، أما نهر عطبرة فهو آخر روافد نهر النيل، وينبع بدوره من الهضبة الإثيوبية وله رافدان رئيسان. هما نهر ستيت وبحر السلام ويصب فى النيل عند بلدة عطبرة السودانية، ويبلغ إيراده السنوى عند عطبرة نحو (١٢) مليار م٣ يصل منها نحو (١١,٥) مليار م٣ إلى أسوان.

وهكذا يبلغ الإيراد المائى لروافد النيل النابعة من الهضبة الإثيوبية نحو (٨٣,٥) مليار م٣ يصل منها إلى أسوان نحو (٧٠,٥) مليار م٣، يمثل حوالى ٨٤% من إيراد النيل عند أسوان، الذى يبلغ نحو ٨٤ مليار م٣ من المياه سنوياً فى المتوسط[١].

---

(١) المرجع السابق

وإذا نظرنا إلى الإيراد المائى لكل روافد النيل والبحيرات التى ينبع منها سواء ما يقع منها فى الهضبة الإستوائية أو الهضبة الإثيوبية نحو(٤٤٢,٧) مليارم٣، يصب منها فى النيل الرئيس بدءاً من ملكال ما مجموعه نحو (٩٥) مليارم٣.

(٢٩) مليارم٣ عند ملكال.

(٥٤) مليارم٣ من النيل الأزرق عند الخرطوم .

(١٢) مليارم٣ من نهر عطبرة .

ويصل من هذا الإيراد المائى نحو ٨٤مليارم٣ إلى أسوان .

وهذا يعنى أن (٦٠,٩)% من الإيراد المائى للبحيرات والروافد المختلفة للنيل يُفقد بالبخر والتسرب والنتح قبل أن يصل النيل إلى الخرطوم ، ويفقد الجانب الأعظم منها فى بحيرة فيكتوريا التى تفقد نحو ٩٤مليارم٣ من المياه بالبخر سنوياً، فى حين تفقد بحيرة كيوجا نحو (١٢) مليار م٣، وتفقد منطقة سدود بحر الجبل نحو (١٥) مليار م٣ بالبخر والتسرب والنتح وتفقد بحيرة ألبرت نحو(٦,٣) مليار م٣ بالبخر. هذا فضلاً عن الكميات الهائلة من الأمطار التى تسقط على هضبة البحيرات الاستوائية العظمى وعلى الهضبة الإثيوبية وتتبدد قبل أن تصل إلى روافد النيل. وتشير التقديرات إلى أن حجم الأمطار الساقطة على الهضبتين يبلغ نحو(١٦٠٠) مليار م٣ .

ثالثاً : حقائق عن نهر النيل:

١- إن هناك مناطق كثيرة ينخفض فيها معدل انحدار النهر بشكل مؤثر يجعل مياهه بطيئة الجريان ويجعلها تتسرب وتكون مناطق شاسعة للمستنقعات التى يتبدد فيها الجانب الأعظم من الإيراد المائى القادم من هضبة البحيرات الاستوائية وبالذات فى منطقة بحيرة كيوجا والمستنقعات المحيطة بها ، كما أن حوض بحر الغزال ومستنقعات بحر الجبل ومستنقعات مشار ويرها وحتى النيل الأبيض نفسه يتسم بقلة الانحدار وبطء مياهه واتساع مجراه مما يؤدى إلى زيادة معدل البخر والتسرب .

٢- التقلب الشديد فى إيراد النيل بين عام وآخر فأقصى إيراد منذ بدء تسجيل الإيرادات بلغ (١٢٨) مليارم٣ عام (١٨٧٩) فى حين بلغ عام ١٩١٣م نحو (٤٥,٦) مليارم٣، وبلغ فى عام ١٩٨٤م نحو (٥٦,٩)مليارم٣ ، ، فظهرأنه لا يجدى التخزين السنوى مع هذا التقلب ،

حيث لا يكون هناك فائض فى شهور الفيضان، فكان هذا التقلب من عام لآخر باعث على التخزين المستمر الذى اصطلح على تسميته بالتخزين القرنى[1].

٣- يشكل نهر النيل ظاهرة جغرافية فريدة فى شمال إفريقيا ، فهو النهر الوحيد الذى استطاع أن يشق طريقه فيها وأن يحمل جزءاً من مياه إفريقيا الاستوائية، إلى البحر المتوسط عبر قفار الصحراء، والنيل هو النهر الوحيد الذى يصب فى جنوب البحر المتوسط بعد أن يقطع رحلة طويلة عبر الصحراء الكبرى ينساب فيها لمسافة ٢٧٠٠ كيلومتر فيما بين العطبرة والبحر المتوسط دون أن يتلقى رافداً واحداً أو أية كمية تذكر من المياه وهى ظاهرة نادرة من الظواهر الجغرافية ، فلا يوجد نهر ، تمكن من الجريان لهذه المسافة قفاراً عبر القفار دون أن تتبدد مياهه وتتساقط الرواسب التى يحملها فى دلتا داخلية قبل أن يصل إلى البحر .

٤- يحمل نهر النيل كمية قليلة من المياه على الرغم من طوله الكبير وحوضه المتسع الذى يغطى أكثر من عُشر مساحة القارة الإفريقية ، وتعود قلة تصريف النيل إلى الكمية الصغيرة من المياه التى تصل وحدة مساحة الحوض ، ذلك لأن جزءاً كبيراً من الحوض يقع فى مناطق قاحلة لا تطولها أمطار[2].

رابعاً: أهمية نهر النيل بالنسبة لمصر

١- يعد نهر النيل لمصر المورد الأساسى للمياه بالنظر إلى قلة الأمطار وحداثة نظام الاستخدام للمياه الجوفية.

٢- اعتماد الزراعة على نهر النيل ، بشكل رئيس مما كان له الأثر على تنمية الاقتصاد القومى .

٣- أهمية نهر النيل كأحد طرق النقل رخيص التكلفة ، كما يوجد أكثر من ٢٠٠٠ كم صالحة للملاحة النهرية مقسمة بين النيل وروافده .

٤- استخدام نهر النيل فى مشروعات توليد الكهرباء والطاقة اللازمة لإقامة وتشغيل العديد من الصناعات الأساسية التى تخدم الاقتصاد القومى مثل صناعة الأسمدة وصناعة الألومونيوم.

٥- يعد نهر النيل مصدراً مهماً من مصادر الثروة السمكية .

---

(١) المرجع السابق

(٢) رشدى سعيد ، نهر النيل نشأته واستخدام مياهه فى الماضى والمستقبل، دار الهلال، القاهرة ٢٠٠١م، ص٢٥ .

وتعتمد مصر على النيل اعتماداً يكاد يكون كاملاً بحيث يمدها بنحو ٩٨% من احتياجاتها المائية. إذ إن الأمطار التى تسقط على الساحل الشمالى فى فصل الشتاء والمياه الجوفية بالصحراء الشرقية والصحراء الغربية وشبه جزيرة سيناء لا تتجاوز فى مجموعها ٢% من موارد مصر المائية ، وقد قامت مصر طوال القرنين التاسع عشر و القرن العشرين بإنشاء العديد من مشروعات الرى بدءاً من القناطر الخيرية والرياحات والترع الكبرى إلى سد أسوان والقناطر العديدة المقامة على النهر، ثم أخيراً السد العالى، وتحولت مصر من رى الحياض إلى الرى الدائم وأنشأت ما يلزمها من ترع ومصارف ومن التخزين الموسمى إلى التخزين القرنى وسد أسوان الذى أنشىء عام (١٩٠٢م) وهو أول مشروع لتخزين المياه فى مصر فى العصر الحديث، حيث تخزن المياه القادمة من الروافد الحبشية، والنيل الأزرق وعطبرة فى موسم الفيضان لاستخدامها فى موسم التحاريق حين يعجز الإيراد المائى عن سد إحتياجات الزراعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى وكانت طاقته التخزينية عند إنشائه (مليارم٣) ارتفعت إلى (٢,٥) مليارم٣ بعد تعليته الأولى ١٩٠٢ وإلى (٥,٢) مليارم٣وهى أقصى طاقة للتخزين أمامه – بعد تعليته الثانية عام ١٩٣٣م.

كما أجرى تعديل فى سد أسوان عام (١٩٥٦م) للاستفادة منه فى توليد الكهرباء، وبعد إنشاء السد العالى فقد سد أسوان وظيفته الأساسية (تخزين المياه) وتم تعديل آخر فيه أمكن معه إنشاء محطة توليد كهرباء ثانية فى بداية الثمانينات[١].

حيث يبلغ طول المسافة التى يقطعها نهر النيل من دخوله إلى الحدود المصرية حتى مصبه فى البحر المتوسط حوالى (١٥٠٠) كم ، كما تشير مختلف التقديرات إلى أن متوسط الإيراد السنوى للنيل خلال القرن العشرين يبلغ حوالى (٨٤) مليار م٣ ، يبلغ نصيب مصر فيه سنوياً (٥٥) مليار م٣[٢].

خامساً: الحصة التاريخية لمصر وحقوقها المكتسبة فى نهر النيل:

يعد التاريخ عنصراً أساسياً من عناصر الحق فى إستغلال مياه الأنهار الدولية ، وذلك من خلال النظر إلى الطرق التى تم بها اقتسام وتوزيع حصص المياه، بين الدول المعنية خلال حقب التاريخ السابقة . والحق التاريخى فى مياه النهر هو ولاية معينة لدولة ما فى أن تحصل

(١) محمد أبو العلا محمد، مشكلات المياه فى الشرق الأوسط ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة٢٠٠٧ م القاهرة ص٤٢.

(٢) سيد محمد موسى حمد، مصر ودول حوض النيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠، ص٢١٥.

على أو ان تستعمل كمية من المياه ، وأن تحافظ على الحصول على تلك الكمية على الدوام، وفقاً لما جرى عليه التوزيع السابق والمستقر، طالما بقيت الظروف والأوضاع على حالها ، وهى قاعدة عرفية جرى عليها العمل الدولى منذ أزمان طويلة. والدول وفقاً لهذه القاعدة ملزمة باحترام حقوق بعضها البعض فى مياه الأنهار الدولية بنفس القدر أو الكمية أو الحصة السنوية التى اعتادت عليها منذ استقر السكان على ضفاف النهر، ومرد ذلك أن هؤلاء السكان اعتادوا على حياه معينة قوامها مياه النهر، وأن أى تغيير فى هذه الكمية نحو النقص يؤدى بالضرورة إلى اضطراب فى حياتهم، الأمر الذى يهدد السلم والأمن الدوليين فى حالة ما إذا أدى إلى إحتكاك بين الدول والشعوب فى هذا الشأن، ومن ثم فإن التوزيع السابق للمياه (الحقوق التاريخية) يجب أن يُحترم وأن تتم المحافظة عليه لأن مرور وقت طويل على هذا التوزيع ورضا الدول المتشاطئة به يعبر عن المساواه فى معناها الحقيقى وعن التوزيع العادل والمنصف فعلاً لهذه المياه، والحق أن مبدأ (الحقوق التاريخية) من المبادئ المستقرة فى القانون الدولى، حيث أكدت عليه على سبيل المثال كلٌ من قواعد هلسنكى ١٩٦٦ فى مادتها الخامسة، واتفاقية الأمم المتحدة ١٩٩٧ فى مادتها السادسة ، وقواعد برلين ٢٠٠٤ فى مادتها الثالثة عشر ، كما جرى القضاء الدولى والقضاء فى الدول الاتحادية على الأخذ به ، سواء فيما يتعلق باكتساب الإقليم والسيادة عليه (فى البر والبحر)، أو فيما يتعلق بحقوق الاستغلال والاستخدام، مادامت قد توافرت فيه شروط الظهور وطول المدة وعدم إعتراض ذوى المصلحة[1].

ولقد تحددت حصة مصر فى مياه النيل بناءً على الاتفاقات و المعاهدات التى تمت فى العصر الاستعمارى الذى كان يقوم على أساس النظام الاتفاقى أو التعاهدى بين الدول الاستعمارية والأطراف المعنية فى النظام من أجل المشروع الإنتاجى الاستعمارى فى هذا الإقليم فبناء على:

١- **اتفاق عام ١٩٢٩م:** وهو فى شكل خطابات متبادلة بين مصر وبريطانيا (بصفتها ممثلة للسودان ولباقى دول مجرى نهر النيل الواقعة تحت الامتياز البريطانى وهى (أوغندا- كينيا- وتنجانيقا (تنزانيا حاليا) وقد بنى هذا الاتفاق على أساس توصيات اللجنة المشتركة، ونص على ألا تقام على النهر وروافده ومنابعه أية منشآت أو أعمال من شأنها أن تعوق سريان مياه النيل بشكل يؤثر على مصالح مصر ، كما نظم الاتفاق ضبط استخدام مياه النيل فى السودان بحيث لا يؤثر على حق مصر المكتسب فى مياه النيل.

---

(١) محمد شوقى عبد العال، الرؤية المستقبلية حول مفاوضات مصر ودول حوض النيل ، مجلة احوال مصرية العدد (٤٧) ص٥٢، ٢٠١٠م.

٢- **اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه نهر النيل ١٩٥٩:** وهى بين مصر والسودان وتعد امتداد لاتفاق عام ١٩٢٩م ومكملة له، حيث إن اتفاق ١٩٢٩ قد نظم الاستفادة بمياه النهر دون أن يشمل الضبط الكامل لمياهه[١].

وكانت حكومة السودان قد طالبت بعد الحصول على الاستقلال وبعد بناء سد أسوان العالى أجراء مفاوضات مع مصر فكانت مفاوضات اتفاقية ١٩٥٩م فحصلت السودان على (١٤,٥) مليار م٣ وحصلت مصر على (٧,٥) مليارم٣ من مقدار المياه التى تخزن فى سد أسوان العالى (٣٢,٥) مليار م٣ أما (١٠مليار م٣) فقد حذفت باعتبارها فواقد للبخر والرشح، (ومما تجدر ملاحظته أن الاتفاقية تضمنت التقسيم المتساوى لأى ماء يمكن أن ينشأ عن أية مشروعات يتم تنفيذها على النيل الأبيض[٢].

والواقع أن تمسك مصر والسودان بحقوقهما التاريخية فى مياه النيل ليس مرده إلى ما ورد بشأن هذه الحقوق فى إتفاقيات نهر النيل، ولا سيما إتفاقيتى ١٩٢٩ و ١٩٥٩ فحسب وإنما هو أبعد من ذلك بكثير. فمرده أساساً إلى استعمال ظاهر لمياه النيل لالآف السنين لا يعوقه عائق على الإطلاق، وقامت عليه أقدم الحضارات فى التاريخ دون وجود بديل حقيقى له، ودونما إعتراض من أى من أحد كان مقيماً طوال هذه الآلاف من السنين على ضفاف النهر، سيما وأن المقيمين عليها خارج مصر كانوا بغير حاجة إليها لإفراط المطر حيث يقيمون. وبالتالى فإن تمسك مصر ومعها السودان ، بهذه الحقوق ليس تمسكاً بما ورد فى شأنها فى إتفاقيات النهر وإنما هو تمسك بحق ثابت منذ آلاف السنين ، لم تنشئه الاتفاقات القائمة وإنما كشفت عنه فحسب . حيث هو إستعمال دائم ومستمر وظاهر ومستقر لآلاف السنين السابقة وأن الحديث عنها يهدد فعلاً الإستقرار والعلاقات بين دول الحوض[٣].

وفى القانون التقليدى يأتى مبدأ عدم الإضرار قبل مبدأ الاستخدام العادل والمنصف، ولكن جاءت اتفاقية الأمم المتحدة عام ١٩٩٧م وكانت فى الصياغة الأولى لمشروعاتها تضع فى المقام الأول مبدأ التقاسم المنصف والمعقول قبل مبدأ عدم الإضرار، ولكن بعد جهود متواصلة فى الصياغة الأخيرة أصبحت تضع المبدأين على قدمين متساويين، كما أن المادة الثالثة من الاتفاق أشارت إلى إمكانية إعادة النظر فى الاتفاقيات الدولية القائمة بهدف جعلها متناسقة مع المبادئ

(١) سيد محمد موسى حمد ، مصر ودول حوض النيل، مرجع سابق، ص٣١

(٢) رشدى سعيد، أزمة المياه فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص ١٠٣ .

(٣) محمد شوقى عبد العال ، الرؤية المستقبلية حول مفاوضات مصر ودول حوض النيل ، مرجع سابق ، ص٥٣

التى انطوت عليها الاتفاقية، وصحيح أن النص لا يجعل هذا التنسيق إلزامياً، لكن على نحو آخر يفتح المجال للحديث عن إعادة النظر فى الاتفاقات الدولية التى تتمسك بها مصر فى الحفاظ على حقوقها المائية، وبالتالى لم تكن هذه الاتفاقية محل رضاء مصر وبعض الدول الأخرى مثل فرنسا، كما أن امتناع مصر عن التصويت عند إقرار الاتفاقية فى لجنة الكل، ثم فى الجمعية العامة، قد أعطى لها أوسع قدر ممكن من التصرف فى مواجهة الاتفاقية ، فهذا الموقف لا يحول دون إمكانية التوقيع على الاتفاقية والتصديق عليها مع التحفظات الواضحة المشار إليها، أو الاستمرار فى تجاهل الاتفاقية وعدم الانضمام إليها مستقبلاً فى ضوء مواقف دول حوض النيل الأخرى.

وأكدت مصر حين تحفظها على الاتفاقية أن دول الحوض ستظل على التزامها باحترام الأعراف الدولية بشأن نهر النيل بصفة خاصة ، وما هو قائم ونافذ بشأن اتفاقيات دولية ثنائية أو متعددة الأطراف، وذلك حتى تتوصل هذه الدول فيما بينها إلى اتفاقية دولية واحدة بشأن نهر النيل تعكس العرف الدولى الإقليمى.

وعن تأثير اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧م فى الاتفاقيات المنظمة لحقوق مصر فى مياه النيل ، فليس لها تأثير يذكر. لأن اتفاقيات مياه النيل بما تضمنته من قواعد عامة لا تتنافى مع اتفاقية الأمم المتحدة ، أما ما تضمنته من قواعد خاصة بطبيعة نهر النيل ودوله فهى قواعد تشكل أعرافاً إقليمية، ولا تتدخل فيها اتفاقية الأمم المتحدة ، وما يؤكد ذلك أيضاً، كون اتفاقية الأمم المتحدة اتفاقية إطارية ، ليس لها تطبيق مباشر على الاتفاقات الخاصة بنهر معين.

وعدم توقيع مصر على الاتفاقية **لا يعنى أنها غير ملزمة** على الإطلاق بأى نص من نصوصها. لأن بعض هذه النصوص يعد أجزاء من العرف الدولى، وهى بهذه المثابة ملزمة لجميع الدول حتى تلك التى لم توقع ولم تصدق عليها، وهى إضافة فى إطار تطور القانون الدولى العرفى، وبالتالى فهى ملزمة للجميع ، ومع ذلك فإن هذا التطور يمكن أن تتحلل الدول من الالتزام به، ومصر فى تحفظها على الاتفاقية أشارت بوضوح إلى أنها لا تلتزم إلا بما يعد تقنيناً دقيقاً للعرف الدولى، وأن ما يجاوز العرف فإن مصر سوف تتحفظ عليه ولا تلتزم به حيث أكدت على وجوب الالتزام بمفهوم الحوض وضرورة عدم المساس بالاتفاقيات القائمة، وعدم فتح الباب بأى شكل للتحايل على هذا المبدأ، كما أشارت أيضاً إلى مبدأ عدم الإضرار، وأنها سوف تتحفظ فى هذا الشأن على أية محاولة للتقليل قانونياً من أولويته على غيره من

المبادئ، وبالتالى فمصر تقبل كل ما ورد فى الاتفاقية فيما يعد تقنيناً للعرف الـدولى، وتـتحفظ على كل تطوير جديد يعد تجاوزاً للعرف الدولى[1].

(١) انظر من ص ٤٨١:٤٨٣ محمود عبد المؤمن محفوظ محمد، حقوق مصر فى مياه النيل فى ضوء القانون الدولى للأنهار، مرجع سابق.